

مركز كارتر يرحب بجدول الانتخابات السودانية ولكنه يناشد باتخاذ المزيد من الخطوات لاجراء انتخابات حرة ومعتمدة.

7 مايو 2009

بيان صحفي للنشر

برجاء الاتصال:

الخرطوم: علي افيرجي +249126341480 او +442030049278

جوبا: ساني فان دان بيرقا +249126724565 او +256477182893

اتلانتا: سارا جونسون +14044205184

في تقرير صادر اليوم، رحب مركز كارتر بالخطوات المهمة التي اتخذت في السودان لاجراء الانتخابات القومية، ويوصي بمزيد من الخطوات المهمة التي يجب علي حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات القيام بها من اجل عملية انتخابية حقيقية وحيوية.

ان اعلان المفوضية القومية للانتخابات لجدول الانتخابات هي خطوة مهمة للعملية الانتخابية في السودان. واذا وضعنا في الاعتبار تكوين المفوضية في نوفمبر 2008م وبداية ميزانيتها والعمل التخطيطي لها، فان هذه الخطوات تظهر لنا تقدما جوهريا، غير أن هناك تحديات كبيرة ماثلة بما فيها الحاجة الي القرار السياسي المتعلق بتسجيل الناخبين وحدود الدوائر الانتخابية وحاجة حكومة الوحدة الوطنية لتوفير التمويل لتسيير أعمال المفوضية القومية للانتخابات. ويجب علي القادة في السودان القيام باجراء تعديل علي التشريعات التي لا تتماشى مع إتفاق السلام الشامل، وضمان التنفيذ الفعال لهذه الاصلاحات، والتشجيع علي احترام حريات التعبير والتجمع والاعتقاد، وخلق الظروف ملائمة للامان الذاتي والانساني للسودانيين كافة لاسيما في دارفور والمناطق الاخري التي تواجه تحديات أمنية.

باشرت بعثة مركز كارتر بمراقبة إنشطة الانتخابات بالسودان في فبراير 2008م استجابة لطلب من قادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وقد اكدت المفوضية القومية للانتخابات علي هذه الدعوة. وبموجب ذلك أسس مركز كارتر مكاتبان في كل من الخرطوم وجوبا، وقد زار أفراد بعثة المنظمة مناطق كثيرة بانحاء السودان لمراقبة الاستعدادات الجارية للانتخابات والتطورات السياسية ذات الصلة. كما يقوم المركز بإطلاع المانحين الرئيسيين علي الدور الذي يقوم به مركز كارتر في مراقبة العملية الانتخابية بالسودان.

سوف تقوم بعثة الإنتخابات بمنظمة مركز كارتر بمراقبة العملية الانتخابية بالسودان وفقا بنود إتفاق السلام الشامل، ودستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات، وطبقا لإلتزامات الانتخابات الديمقراطية المدرجة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

تتمثل أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان في الآتي:

أ- إجراء تقييم محايد عموما حول مدي جودة العملية الانتخابية بالسودان.

ب- الترويج للعملية الانتخابية في أواسط السودانيين.

ت- إظهار الإهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان.

في تقرير مطول مرفق مع هذا البيان، يعرض مركز كارتر سبع توصيات لتحسين إدارة العملية الانتخابية في السودان. ولقد قامت بعثة الإنتخابات بمنظمة مركز كارتر بالسودان بصياغة كل هذه الملاحظات والتقارير المرفق بناء علي تقارير المراقبين، والتقييم الجاري للعملية الإنتخابية بواسطة أفراد البعثة في كل من الخرطوم وجوبا.

ملخص التوصيات الرئيسية:

- إن جدول الانتخابات المقرر من قبل المفوضية القومية للانتخابات ذو طبيعة طموحة، ويواجه العديد من التحديات المالية واللجوسية والعملية. مما يتوجب علي حكومة الوحدة الوطنية وبمساعدة المانحين الدوليين أن توفر التمويل اللازم في وقته للمفوضية القومية للانتخابات واللجان الفرعية، لأن هذا الدعم سيمثل العامل الحاسم لضمان سير العملية الانتخابية كما خطط لها.
 - يجب أن تسارع المفوضية القومية للانتخابات بالتصديق علي القرارات السياسية التي تؤثر في تكوين اللجان الفرعية والولاية العليا، والإقرار بالقرارات السياسية المتعلقة بالناخبين وحدود الدوائر الجغرافية فضلا عن التعجيل بتسجيل الناخبين. ومع استمرار تقدم العملية الانتخابية، يجب أن تتأكد المفوضية القومية للانتخابات من أن هناك شفافية في عملها للمساعدة في بناء الثقة في إطار العملية الانتخابية.
 - ستواجه عملية تسجيل الناخبين التي دعت إليها المفوضية القومية للانتخابات لتتم في يونيو المقبل عقبات كثيرة نسبة لحلول فصل الخريف في مناطق واسعة من السودان، ومن المفيد للمفوضية القومية للانتخابات ان تضع في الاعتبار خطط بديلة يمكن ان تتضمن عملية دواراة لتسجيل الناخبين. وأيضا أن لم يكن هناك سلام موحد في دارفور فان عملية تسجيل الناخبين ستواجه تحديات صعبة.
 - يجب أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بدعم وتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية التي تعمل في مجال التربية المدنية ومساعي مراقبة الانتخابات المحلية، وأن تضع سياسات واضحة واجراءات معتمدة.
 - يجب أن تتوصل حكومة الوحدة الوطنية إلى اتفاق بشأن التعداد السكاني الوطني وعلان نتائجه في أسرع وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك ، حل مشكلة عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. كما أن التأخير المستمر في حسم هذه الأمور قد يضر كثيراً بالجدول الزمني للانتخابات.
 - ان تنفيذ كافة بنود اتفاقية السلام الشامل يعتبر اولوية عاجلة. كما يعتبر احترام الحريات التي كفلها الدستور شرط أساسي وضروري لاي حملة انتخابية تنافسية.
 - لاهمية اجراء إنتخابات قومية في كل بقاع السودان، يجب مضاعفة الجهود لتحقيق سلام شامل في اقليم دارفور. وعلي حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات القيام بخطوات واضحة لخلق جو ملائم للانتخابات شاملة ومعتمدة ومشرفة.
- يشجع مركز كارتر كل الاعمال التي من شأنها ترقية العملية الانتخابية وتحقيق عملية انتخابية حقيقية وشاملة طبقا للمعايير الدولية.

كما يشير مركز كارتر الي اهمية العملية الانتخابية في السودان كركيزة اساسية لتحقيق المزيد من التحول الديمقراطي المتوقع في إتفاقية السلام الشامل وبرتوكول تقسيم السلطة. ويدعم المركز حرية كافة أفراد الشعب السوداني في اختيار ممثليهم في إطار جو يعمه السلام والتسامح. ويجدد مركز كارتر رغبته في الاسهام في بناء سلام دائم وعادل في السودان.

سيقوم المركز باقامة بعثات لمراقبة الانتخابات وفقاً لاعلان المبادئ في قائمة الشرف في الانتخابات الدولية التي تبنتها الامم المتحدة في عام 2005م والتي تم اعتمادها من قبل 33 مجموعة لمراقبة الانتخابات.

#####

تأسس مركز كارتر في عام 1982 بواسطة الرئيس الأمريكي الاسبق جيمي كارتر وزوجه روزالين وبشراكة مع جامعة ايموري باتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف ترقية وتعزيز السلام والصحة علي نطاق العالم. يعتبر مركز كارتر منظمة غير حكومية وغير ربحية، فقد ساعد المركز علي تحسين حياة الناس في اكثر من 70 بلداً، بفض النزاعات، وترقية الديمقراطية وحقوق الانسان، وتحسين الظروف الاقتصادية، والوقاية من الامراض وتحسين رعاية صحة الامومة، و تعليم المزارعين لزيادة انتاج المحاصيل. ولقد بدأ مركز كارتر العمل في السودان في عام 1986 بمشروع ساساكوا- قلوبال 2000 الزراعي، كما ظل برنامجي الصحة والسلام يعملان لكثر من عشرين عاماً علي تحسين الصحة، وفض النزاعات في السودان والحد منها.

ولمزيد من المعلومات عن مركز كارتر يرجى زيارة هذا الموقع: www.cartercenter.org



انتخابات العام 2010 بالسودان : خطوات حاسمة لعملية انتخابية حقيقية قابلة للحياة

لقد اسس اتفاق السودان التاريخي 2005م (اتفاقية السلام الشامل) لعملية التحول الديمقراطي الوطني. وكما جاء في الدستور الانتقالي واتفاقية السلام الشامل، ستجري الانتخابات العامة في موعد لا يتجاوز نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية، علي سبيل المثال في يوليو 2009م ما لم يتفق طرفا الاتفاق علي خلاف ذلك. و باعتبارها الجهة المنوط به تنظيم و اجراء الانتخابات العامة، فقد اعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن الانتخابات سوف تجري في فبراير 2010م وقد وافق طرفا الاتفاق علي ذلك القرار.

استجابة لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، فقد اطلق مركز كارتر مشروع بعيد المدى لمراقبة الانتخابات في السودان ولدعم وتعزيز الديمقراطية والسلام الدائم في السودان. ولقد دعا كل من الرئيس عمر البشير ونائبه الاول سلفاكير مركز كارتر لمراقبة العملية الانتخابية و اكدت المفوضية القومية للانتخابات علي هذه الدعوة. وكما يدعو قانون الانتخابات واتفاقية السلام الشامل الي مشاركة المراقبين الدوليين في مراقبة العملية الانتخابية في السودان.

ففي فبراير 2008م باشرت بعثة مراقبة الانتخابات بمركز كارتر عملها بالسودان وافتتحت مكاتبان في كل من الخرطوم وجوبا، حيث اجري موظفو المركز مقابلات عدة مع ممثلين في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للانتخابات لمناقشة وضعية الاستعدادات الجارية لاجراء الانتخابات بالسودان. وبالإضافة الي ذلك فقد سافر ممثلي مركز كارتر الي كل انحاء السودان لمقابلة المساهمين الأساسيين في العملية الانتخابية بما فيهم مسؤوليين في الحكومة، وأعضاء الاحزاب المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمع الدولي وغيرهم.

إن قانون الانتخابات الذي تم إيجازته في يوليو 2008م يؤسس الوقائع والآليات المطلوبة لاجراء الانتخابات القادمة بالسودان. فالخطوة المهمة الاولى كانت تكوين المفوضية القومية للانتخابات في نوفمبر 2008م والتي تباشر أعمالها الآن وقد اصدرت مشروع الجدول الانتخابي والذي اشتمل علي ترسيم الدوائر الجغرافية التي كان من المفترض ان تبدأ في 15 ابريل 2009م، وبدأ عملية تسجيل الناخبين في يونيو 2009، وفترة الحملة من نوفمبر 2009 الي 2010، و اجراء الاقتراع في فبراير 2010م. يعتبر إعلان جدول الانتخابات تطورا هاما وقد لاقى الترحيب. وتدعو المفوضية القومية للدستور الي اجراء الانتخابات في الموعد الذي لا تحدث فيه هطول الامطار في كل انحاء السودان. ومع ذلك ستتم عملية تسجيل الناخبين المقترحة في موسم هطول الامطار بالتالي ستواجه المفوضية تحديات اضافية.

ولكي يتم ضمان عملية انتخابية حيوية فانه يجب علي المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية القيام باحداث تقدم ملحوظ علي نطاق واسع في المسائل السياسية والفنية. تبقي تسعة اشهر علي موعد اجراء الانتخابات، وقد حدد مركز كارتر النقاط الاساسية التالية باعتبارها جديرة بالاهتمام بها خاصة وأن العملية الانتخابية السودانية ماضية في تطور وتقدم.

تحديات عملية لجدول الانتخابات:

سيطلب جدول الانتخابات ذو العشرة اشهر والذي تم اعلانه في ابريل من قبل المفوضية القومية للانتخابات توفير الموارد المادية اللازمة بواسطة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والمجتمع الدولي. واستجابة لطلب الميزانية المقدم

من المفوضية القومية للانتخابات واللجان الفرعية للانتخابات يتعين علي حكومة الوحدة الوطنية والمانحين الدوليين توفير الاموال اللازمة بطريقة دورية لضمان نجاح العملية الانتخابية.

ان اجراء انتخابات فورية علي كافة مستويات الحكومة (رئيس الجمهورية، رئيس حكومة جنوب السودان، المجلس الوطني، المجلس التشريعي لجنوب السودان، المجالس التشريعية الولائية، وولاية الولايات)) يمثل تحديات لوجستية وعملية. كما أن ترسيم الحدود سيكون عملية معقدة جداً ويمكن أن تتسبب في خلق صراع سياسي. ويجب أن تعمل لجنة الانتخابات الوطنية على حشد الموارد والخبرات لمواجهة التحديات الرئيسية. وإذا لزم الأمر يمكن تدعم المساعدات الفنية الدولية هذه الجهود في سبيل تعزيز القدرات الوطنية في المجالات الرئيسية، وربما يشمل ذلك تعيين حدود الدوائر الانتخابية/التربية الوطنية، وصياغة لوائح بشأن دعم إدارة الانتخابات على مستوى الولايات. كما يجب أن تساعد حكومة الوحدة الوطنية المنظمات التي تقدم الدعم الفني وتسهيل وصولها للمناطق المختلفة بالبلاد والتسجيل للعمل بالسودان.

سياسات المفوضية القومية للانتخابات وعمل اللجان الفرعية:

ان المسؤولية الجوهرية لتنفيذ العملية الانتخابية تقع علي عاتق اللجان الفرعية العليا والبلغ عددها ستة وعشرين لجنة. واحدة لكل ولاية و واحدة لجنوب السودان. ويبدو ان المفوضية القومية للانتخابات تقترب من تكوين هذه اللجان والذي ستكون خطوة اولي مهمة غير أنه تقي أقل من شهر واحد فقط لبدأ العملية الموسعة لتسجيل الناخبين، فان هناك نافذة تنكمش فيها اللجان العليا لبدء العمل والقيام بالاستعدادات الضرورية لعملية التسجيل الشاملة. وليس من الواضح اي من الصلاحيات و السلطات يمكن ان تعطيها المفوضية القومية للانتخابات للجنان العليا. ولذلك فان الاولوية القصوي هي لتوضيح الفرق بين مسؤوليات إدارة الانتخابات القومية والاقليمية والولائية بينما تسير المفوضية القومية للانتخابات قدماً.

بالإضافة الي ذلك يجب التأكد من أن الترتيبات الانتخابية عملية ويمكن ان تبدأ عملها. فعلي المفوضية القومية للانتخابات التحرك الي الامام بسياسة القرارات علي نطاق واسع. بما فيها ذلك القرارات التي تشمل تسجيل الدوائر الجغرافية.

سوف يتطلب اعلام الجمهور عن اجراءات تسجيل الناخبين فترة طويلة و بالتالي فان استثناء الناخبين من التسجيل نتيجة للجهل بالاليات سوف تفويض من حقوق المواطنين السودانيين من المشاركة في العملية الانتخابية.

يتوجب علي المفوضية القومية للانتخابات خلال الشهور الأولى من فترة عملها ان تركز علي ترتيباتها الداخلية. ومع تقدم العملية الانتخابية فان شفافية المفوضية خلال اعمالها اليومية وإجتماعاتها يساعد المواطنين علي فهم استعدادات المفوضية للانتخابات ويبني الثقة حول شرعية العملية الانتخابية. ان الفهم الشعبي للخطوات الفنية الخاصة بالعملية الانتخابية مهمة جدا لضمان قبول واسع لنتائج الانتخابات. كما يجب علي المفوضية العمل بجد للوصول إلي الناخبين في كل بقاع السودان طالما أن تجربة معظم المواطنين بالعملية الانتخابية محدودة.

تسجيل الناخبين :

من المفترض ان يكون فصل هطول الامطار قد بدأ في معظم انحاء السودان في شهر يونيو. ولضمان اقتراع فعال علي طول القطر، يجب علي المفوضية القومية وضع في الاعتبار الالية المرنة في المسائل المتعلقة بتقلبات الطقس مثل تسجيل قائمة الناخبين. وباعتبارها اول انتخابات تجري علي نطاق واسع، فسوف يكون تسجيل قائمة الناخبين علامة حاسمة وبها يتم قياس مصداقية العملية الانتخابية.

وسيتطلب نجاح الانتخابات القومية بذل اقصي جهود لتسجيل المواطنين السودانيين في كل المناطق القطر بما فيها مناطق دارفور. ربما تحتاج المفوضية القومية للانتخابات إلي تجهيز اماكن خاصة لاستقبال الناخبين في دارفور والمناطق الاخرى التي بها اعتبارات أمنية ومناطق لاستضافة النازحين أو مجابهة التحديات الاخرى.

المجتمع المدني العامل في مجال التربية المدنية ومراقبة الديمقراطية:

ستتطلب الانتخابات القومية المركبة في السودان مشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني سواء اكانت وطنية او دولية. ان تربية الناخبين والتربية المدنية هما عنصرين علي درجة كبيرة من الاهمية. ويترتب علي المفوضية القومية للانتخابات تسهيل كل ما هو ممكن من الجهود لاحترام القيمة الجوهرية للمجتمع المدني ما يقدمه في هذه العملية. وعلي المفوضية القومية للانتخابات الوطنية وضع سياسات لتسهيل جهود المراقبين المحليين دونما تأخير.

إعلان نتائج الاحصاء السكاني/ترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب:

ولكي يتحقق جدول المفوضية القومية للانتخابات كما هو معلن يجب علي حكومة الوحدة الوطنية وعبر مؤسسة رئاسة الجمهورية الاتفاق علي اعلان نتائج الاحصاء السكاني وترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب من قبل طرفي اتفاقية السلام الشامل حتي لا يتم تأجيل العملية الانتخابية. بينما لا تقع مسالة ترسيم الحدود ونتائج الاحصاء علي عاتق المفوضية القومية للانتخابات فان اية تأجيل سيكون له تأثير سالب علي العملية الانتخابية.

تنفيذ اتفاقية السلام الشامل مع احترام العملية الانتخابية:

ان تنفيذ اتفاقية السلام الشامل مستمر من قبل حكومة الوحدة الوطنية ولكن التقدم بطيء، فالتأجيل المتكرر لتعديل القوانين التي لا تتماشى مع الاتفاق الشامل والدستور الانتقالي يقويض العملية الانتخابية. كما أن اصلاح هذه القوانين وتنفيذها يمثل ضرورة قصوي لضمان الحقوق الديمقراطية للمواطنين السودانيين والمجتمع المدني. وبنفس القدر فان الحريات المضمنة في الدستور، مثل حرية التعبير والعبادة والتجمع جميعها ليست محمية تماما في السودان. ولكي تتم تلبية المعايير الدولية والاقليمية للانتخابات الديمقراطية¹ هناك حاجة للمزيد من الخطوات لضمان حماية حرية الافراد والتجمعات والاحزاب السياسية لكي تقوم شرعا بالحملات الانتخابية بحرية كاملة دون تقييد. يجب تقليل استخدام صلاحيات الطوارئ في كافة مراحل الدائرة الانتخابية.

حل الوضع في دارفور

ان اجراء الانتخابات في دارفور سوف يكون بمثابة تحدي خاص. ولذلك فمن الاهمية بمكان اخذ الخطوات اللازمة في اشراك الاقليم في كافة مراحل العملية الانتخابية بما فيها تسهيل الناخبين. ومع وجود عدم رضي عام في دارفور بخصوص جدوي العملية السياسية القومية، فيجب علي المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية القيام بجهود لبناء الثقة في العملية الانتخابية بين سكان الاقليم. بالاضافة الي إعداد الموارد المطلوبة لاستخدامها من قبل المفوضية القومية للانتخابات ولهيئات ادارة الانتخابات في دارفور للعمل علي تلبية الاحتياجات اللوجستية والامنية والتحديات السياسية في إدارة الانتخابات في دارفور.

يناشد المركز كل الاطراف لحل مشكلة دارفور واخذ كل الاجراءات الضرورية لضمان ظروف مادية والامن الانساني لكل السودانيين حتي يتسني لهم المشاركة بحرية في كل العملية الانتخابية.

1 صادق السودان علي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986 ودخل الميثاق حيز التنفيذ في 21 اكتوبر من 1986 بعد ان تم تبنيه في نيروبي (كينيا) في العام 1981 بواسطة رؤسا الدول و الحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. و بالاضافة الي ذلك فقد صادق السودان علي العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية في 18مارس 1986 و الذي دخل الي حيز الوجود في 23 مارس 1976.

يقوم المركز بإنشاء بعثات مراقبة الانتخابات وفقا لاعلان المبادئ في قائمة الشرف في الانتخابات الدولية التي تبنتها الامم المتحدة في 2005م ويمكن قراءة اعلان المبادئ باللغة العربية و الانجليزية في الموقع الالكتروني التالي:

http://cartercenter.org/peace/democracy/de_declaration.html